



PROVISIONAL

S/PV.2670
27 March 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد بييرينغ (الدانمرك)

السيد دوبينين	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هوغ	استراليا
السيد الشعالي	الإمارات العربية المتحدة
السيد غارفالوف	بلغاريا
السيد كاسميري	تاييلند
السيد محمد	ترينيداد وتوباغو
السيد لوي لي	الصين
السيد غبيهو	غانا
السيد دي كيمولاريا	فرنسا
السيد أغيلار	فنزويلا
السيد أدوكي	الكونغو
السيد راكوتونDRAMBOA	مدغشقر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد ماكسي	وايرلندا الشمالية
السيد والترز	الولايات المتحدة الامريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠

اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم

لمالطة لدى الامم المتحدة (S/17940)

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم

لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (S/17941)

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم

للعراق لدى الامم المتحدة (S/17946)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقررات التي اتخذها

المجلس في الجلستين السابقتين ، أدعو ممثل مالطة الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛
وأدعو ممثلي بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وفيت نام ،
وكوبا ، والكويت ، ومنغوليا ، والهند ، وهنغاريا ، واليمن الديمقراطية ،
ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد أغنيوس (مالطة) مقعدا على طاولة

المجلس ؛ وشغل السيد نوفوريتا (بولندا) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد

الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الغتال

(الجمهورية العربية السورية) ، والسيد بوي كوان نات (فيت نام) ، والسيد أوراماس

أولينا (كوبا) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد نيامدو (منغوليا) ، والسيد

كريشنان (الهند) ، والسيد اندريفي (هنغاريا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية)

والسيد غولوب (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا ، وجمهورية ايران الاسلامية ، والجزائر ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة ، أعزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد سومغوراشيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وأود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة ، ونصها كما يلي :

"يشرفني ان أرجو أن يوجه مجلس الامن ، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الدعوة الى صاحب السعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، السفير فوق العادة المفوض ، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، فيما يتعلق بالبند قيد النظر."

وقد صدرت هذه الرسالة باعتبارها وثيقة لمجلس الامن تحت رقم S/17948 .

واذا لم اسمع أي اعتراض ، سوف أعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت الى صاحب السعادة الدكتور كلوفيس مقصود . نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الامن الان نظره في البند المدرج على جدول اعماله .

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/17947 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول هو ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، بوصفي زميلا سابقا لكم في مجلس الامن اود أولا أن أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمال المجلس في بقية أيام هذا الشهر . ونود أن نشيد بسلفكم ، السفير ادوكي ممثل الكونغو لطريقته الماهرة في ادارة اعمال المجلس في شباط/فبراير .

ونود أيضا أن نضم صوتنا الى كلمات الترحيب والتمنيات الطيبة التي استمعنا اليها هنا والموجهة الى السفير دوبننين لتوليته منصب الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة وممثل الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن . ان السفير دوبننين معروف جيدا في بلدي بوصفه دبلوماسيا ممتازا . ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد .

في الايام القليلة الماضية شهد العالم أجمع مرة أخرى تصعيدا جديدا خطيرا للغاية للحالة في جنوب البحر الابيض المتوسط . ومرة أخرى أصبحت ليبيا ، وهي بلد غير منحاز ، هدفا لسياسة الامبريالية التي تتسم بالقوة والاملاء . لقد كان واضحا من المناقشات التي جرت هنا ومن الانباء الصحفية المتعددة أن القوات المسلحة للولايات المتحدة قد شنت عدوانا آخر على تلك الدولة من دول البحر الابيض المتوسط وضربت عددا من الاهداف الليبية ، ومنها اهداف على الاراضي الليبية .

اننا ندين بقوة هذا العمل الجديد من اعمال القرصنة الذي ارتكب ضد ليبيا . وتعتبر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن اشارة هذه المسألة في هذا المجلس ، مبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومالطة والعراق ، لها ما يبررها تماما ، وأمر حق وسليم .

إن مناقشة المجلس لهذه المسألة والبيانات التي أدلى بها عدد كبير من الممثلين دليل على القلق المتزايد الذي يساور المجتمع الدولي إزاء سياسة الهيمنة العالمية الجديدة التي تتبعها واشنطن والتي تستهدف التدخل في شؤون الدول ذات السيادة ، وزيادة التوتر في شتى بقاع العالم مما يشكل خطرا على السلم والامن الدوليين .

إن الاحداث التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية قد أوضحت دون شك بأن حكومة الولايات المتحدة قد اختارت ليبيا هدفا لسياستها الإرهابية . ويكفي أن نذكر ما حدث في ١٩٨١ ، عندما تم اسقاط طائرتين ليبيتين على الساحل الليبي . وقبل سنتين بالضبط ، توجّب على مجلس الامن النظر مرة ثانية في مسألة الانتهاكات التي مورست ضد سيادة ليبيا واستقلالها . ويجب أن نضيف الى ذلك المناورات الاستفزازية والتهديدية التي يمارسها اسطول السفن الحربية الامريكية أمام السواحل الليبية ، والتي أصبحت تشكل ظاهرة دائمة . وفي مطلع هذا العام ، انتهجت الولايات المتحدة سياسة إرهاب اقتصادي ضد ليبيا منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وأبسط معايير القانون الدولي .

ولم تعد واشنطن تحاول إخفاء حقيقة أنها كانت تبحث ، منذ زمن طويل ، عن حجة لاتخاذ اجراءات عنيفة ضد حكومة ترفض مخططات السيطرة التي تعتزم تنفيذها الولايات المتحدة في المنطقة . وفي هذا الخصوص ، علينا أن نعيد الى الازمان البيانات الصحفية التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والتي أفادت بموافقة حكومة الولايات المتحدة على تنفيذ خطة سرية لزعزعة الاستقرار في ليبيا والقضاء على قاداتها . ومن أجل تبرير هذه السياسة القائمة على الابتزاز والتهديد ، وتهيئة الرأي العام العالمي لذلك ، بدأت واشنطن الإدلاء بتصريحات تؤكد على أن سياسة ليبيا تشكّل خطرا على الامن القومي في الولايات المتحدة . ولهذا السبب ، بدأت الولايات المتحدة بشنّ حرب نفسية ودعائية على ليبيا منذ شهور عديدة .

وقد اعترف ممثلو حكومة الولايات المتحدة أنفسهم بأن الامتعدادات لمواجهة ليبيا عسكريا قد بدأت في نفس الوقت تقريبا الذي تم فيه إعلان فرض العقوبات

(السيد اودوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الاقتصادية ضد هذا البلد العربي ، أي في مطلع شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام ، كما ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ . ووفقا لما تشير اليه التقارير ، فقد تم اتخاذ القرار بتنفيذ عملية القرصنة الاخيرة هذه قبل عشرة أيام من حدوثها . وبعبارة أخرى ، اننا نواجه عملية تأديبية مدبرة ومتعمدة .

ويقوم ممثلو الولايات المتحدة في المجلس وفي محافل أخرى بمحاولات لتبرير هذه الاعمال العدوانية . وفي هذا الخصوص ، أخذوا يذكروننا فجأة بالقانون الدولي والمادة ٥١ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بحق الدفاع عن النفس . انهم يذكروننا بقانون البحار الدولي بل ويتجراؤون على تقديم الاحتجاجات بهذا الشأن . ولكن لا يسمعون إلا التساؤل عما اذا كان من الضروري القيام بمناورات عسكرية كبيرة على مقربة من سواحل الدول الأخرى وآلاف الأميال بعيدا عن سواحلهم لكي يمارسوا حق الدفاع عن النفس ؟ يبدو أن الأمور انقلبت رأسا على عقب وأصبح يطلق على ضحية العدوان اسم المعتدي بينما يستغيث المعتدي طلبا للنجدة .

ونحن نعلم جيدا انه كانت هناك أيضا محاولات لتبرير الحرب القذرة في فييت نام والقصف الوحشي للقري المسالمة في لبنان فقد استمع المجلس الى الحديث عن ممارسة حق الدفاع عن النفس وعن "المصالح الحيوية" . وكانت هناك محاولات لتبرير عمليات التخريب ضد أفغانستان وأنغولا وكوبا ونيكاراغوا والتدخل في غرينادا بحجة "الدفاع عن المواطنين في تلك الدول" . باختصار ، يبدو أن المبدأ هنا هو أن الغاية تبرر أي واسطة .

لقد أشار ممثل مالطة بجدارة الى أن الولايات المتحدة بأعمالها الاستغزازية ضد ليبيا قد انتهكت المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، كما تنص على ذلك المادة ٢ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها

(السيد اودوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

" ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر

لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

وينص حكم "تعريف العدوان" الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٣١٤ (د - ٢٩) على أنه تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية :

" قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف اقليم دولة أخرى بالقنابل ،

أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد اقليم دولة أخرى " (القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩)

للجمعية العامة ، الملحق ، المادة ٣ (ب)) .

إنه لمن الواضح جدا أن يدرج عمل القرصنة الذي قامت به الولايات المتحدة

مؤخرا ضمن إطار هذا التعريف . وإن أية إشارات للمادة ٥١ من الميثاق بخصوص حق

الدفاع عن النفس ليس لها أي أساس بثبات . وإن ليبيا هي التي تمارس هذا الحق . لقد

تناست واشنطن وجود سبل سلمية عديدة في القانون الدولي تقضي بحسم الخلافات التي

تخص العلاقات فيما بين الدول ، وفُضِّلَ الدخول في مفاوضات عسكرية - وهذا ما اعتدنا

عليه منها - "للتأكيد" على حرية الملاحة و "الدفاع" عنها .

وإنه لمن الغريب أيضا أن نستمع إلى ممثلي الولايات المتحدة وهم يتحدثون عن

قواعد قانون البحار ، لأن الولايات المتحدة نفسها هي التي رفضت دعم اتفاقية الأمم

المتحدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بقانون البحار والتوقيع عليها وهي التي تواصل ، بطريقة

متسقة تدعو إلى الإعجاب ، تقويض أركان هذه الوثيقة الشرعية الدولية الأساسية التي

تسنّ نظاما قانونيا شاملا يحكم البحار والموارد البحرية .

وفي هذا الخصوص ليس بوسعنا إلا أن نشير إلى الأعمال الاستغزازية التي قامت

بها السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ في المياه

الإقليمية للاتحاد السوفياتي في البحر الأسود . ولقد حاولت الولايات المتحدة تبرير

تلك الأعمال أيضا بالاستناد إلى أحكام قانون البحار ، وعلى وجه التحديد ، حق المرور

البريء .

إن عمل القرصنة الذي تم مؤخرا ضد ليبيا يزيد من حدة التوتر في المنطقة ،
الذي كان يتصف بالانفجار وقد يؤدي ذلك الى نتائج أخطر وأعمق من ذلك . إن الاحداث
الاخيرة التي وقعت في جنوب البحر الابيض المتوسط ليست إلا مثالا آخر على ما أشار اليه
السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في
الدورة السابعة والعشرين للحزب

" بأن الامبريالية الامريكية تعتبر أن زيادة حدة التوتر الدولي سبيل
لتبرير سيطرتها العسكرية وطموحاتها العالمية وتدخلاتها في شؤون الدول
الآخرى" .

إن السياسة العدوانية المتبعة ضد ليبيا غير المنحازة تحظى بإدانة الاغلبية
الساحقة من الدول . إن شعب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعبر عن
تضامنه مع الشعب الليبي في الاوقات الصعبة التي تواجهها ليبيا . وتؤكد جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية دعمها للنضال العادل الذي تخوضه ليبيا من أجل
الحرية والاستقلال .

ونأمل أن يدين مجلس الأمن بشدة هذا العمل العدواني المسلح ضد بلد غير منحاز
وأن يطالب بوضع حد فوري لمثل هذه الاعمال حاضرا ومستقبلا . وينبغي للقوات المسلحة
الامريكية الانسحاب فورا من السواحل الليبية ، وينبغي أن يحصل المعتدى عليه على
جميع التعويضات المناسبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .
المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية وأدعوه الى شغل مقعد
على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس ، يسعدني

أن أتقدم اليكم بالتهنئة لتبوؤكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، فقد عرف عنكم شخصيا وعن بلادكم الدانمرك الموضوعية ومعالجة امور بدقة وحرص أكيدين واهتمام بالغ بشؤون العالم النامي . واننا على يقين بأن كفاءتكم ستتيح لهذا المجلس معالجة الشكوى العاجلة المطروحة أمامه بحكمة وعدالة . كما نعبر عن عظيم تقديرنا لسفير الكونغو الذي أدار أعمال هذا المجلس بنجاح نقدره كل التقدير . ويسرنا أن نرى السفير دوبينين يحتل مقعد الاتحاد السوفياتي ، ذلك البلد الصديق .

ان وفد الجمهورية العربية السورية اذ يشارك بهذه المناقشة الهامة لا يستطيع الا وان يقدر عاليا الطلبات الثلاثة التي قدمت لعقد مجلس الأمن بشكل عاجل وهي طلبات صادرة عن كل من مالطة والاتحاد السوفياتي وكذلك من المجموعة العربية . وهذا الطلب الأخير يأتي تنفيذا لقرار صدر عن مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٦ الجاري بادانة العدوان الأمريكي الصارخ على الجماهيرية العربية الليبية ، وباتخاذ اجراءات محددة ضد هذا العدوان . ان قرار مجلس الجامعة العربية الذي اشتركت الجمهورية العربية السورية في تبنيه يقضي بدعوة مجلس الأمن للنظر في الوضع الخطير الناجم عن العدوان الأمريكي الأخير على الجماهيرية العربية الليبية . فهذا القرار يجسد التضامن العربي الكامل مع الجماهيرية العربية ويمثل موقف الدول العربية الحازم بل والامة العربية بكاملها ، ضد العدوان الشرس الذي تنفذه الادارة الامريكية ضد الشقيقة ليبيا . ويجدر التذكير هنا بأن هذا العدوان الأمريكي السافر والمباشر والمبيت ضد سيادة واستقلال وأمن دولة عربية يشكل عدوانا على جميع البلدان العربية ، ولا بد من اضافة ان هذا العدوان قد عمّق القناعة لدى جميع أفراد الشعب العربي في كل دولة عربية بأن الامبريالية تصعد تأمرها عليه وعلى مستقبله وعلى تطلعاته ، وبأنها تَكُنُّ له الشر وتريد له الدل من خلال سياسة غرضها بسط الهيمنة والسيطرة على مقدراته واستنزاف خيراته واستغلالها وخلق كيانات عربية تستخدم لاغراض الامبريالية العالمية وطموحاتها الكونية الشرمة .

اننا على قناعة كاملة بأن الموضوع المطروح أمام المجلس لا يتصل بتاتا بحرية الملاحة ولا بخلاف حول السيادة على خليج سرت . فهناك عشرات الخلافات على مواضيع الخليجان والحدود والسيادة . ان هذه الخلافات بين الدول تحسم عادة بالطرق السلمية المتعارف عليها دوليا . واننا اذ لا نشك لحظة واحدة بأن خليج سرت هو تاريخيا خليج عربي ، فان الولايات المتحدة تذرعت كذبا وبهتانا بموضوع حرية البحار والملاحة لترتكب أكبر عملية حربية وارهابية ضد دولة مستقلة وذلك بهدف تحقيق حلمها الا وهو القضاء على نظام الحكم التقدمي في الجماهيرية العربية الليبية . ان القضاء على هذا النظام أصبح هوسا يقلق مضاجع مانعي السياسة الامريكية وذلك لان هذا النظام ملتزم التزاما كاملا بمبادئ وأغراض الميثاق وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز مثل التزامه بدعم حركة التحرر في العالم وتصفية الاستعمار بكل أشكاله . كما ان هذا النظام ملتزم بالتصاقا كليا بالقضية المصرية الاولى للامة العربية الا وهي قضية فلسطين وتحرير الاراضي العربية من الاحتلال الصهيوني العنصري والتصدي في الوقت نفسه للمؤامرات الرامية الى تصفية قضية فلسطين وترسيخ الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة .

ان الولايات المتحدة الامريكية التي تعرقل كل الجهود الرامية الى فرض العقوبات على النظام العنصري في جنوب افريقيا وتمول وتدرب وتوجه الحركات المناهضة للأنظمة التقدمية في افريقيا وامريكا اللاتينية وتعارض استقلال ناميبيا بدون قيد أو شرط كما تساند العدوان على أنغولا ونيكاراغوا- ان هذه الولايات المتحدة نفسها- تفرض اليوم العقوبات الاقتصادية على الجماهيرية العربية الليبية وتمنع عنها حقها في التنمية والتقدم . وان في ذلك لدليل قاطع على ان الولايات المتحدة تقف ضد التحرر من السيطرة الاجنبية وانها تقف مع الأنظمة العنصرية بل وتتبنى الحروب التي تشنها هذه الأنظمة ضد كل من يقف الى جانب حق الشعوب في التمتع بالاستقلال والحرية وتقرير المصير .

ان العدوان الاخير الذى توج سلسلة طويلة من الاستفزازات وأعمال القرصنة بدأت عام ١٩٨١ ما هو بالواقع إلا محاولة لاركاع الجماهيرية العربية الليبية ، كما هو انذار الى جميع الدول العربية اذا ما شابت على المضي في نضالها المصيرى . واننا نعلم جميعا بأن كل ما تفعله الولايات المتحدة ضد أية دولة عربية لا يقصد به الا خدمة حليفتها الاستراتيجية ، اسرائيل . ولذا لم نستغرب عندما قامت اسرائيل بالتهليل والتكبير لهذا العدوان على خليج سرت وعلى شواطئ ليبيا معتبرة اياه نصرا مشتركا لواشنطن وتل أبيب سوية . وبالمقابل لم نستغرب تهليل وتكبير الادارة الامريكية لكل عدوان اسرائيلي على شعبنا العربي . فلقد هلكوا وكبروا عام ١٩٦٧ ، ثم هتفوا وصفقوا عندما اجتاحت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ . ولم يكتفوا بذلك بل أنزلوا القوات في أرض لبنان وحاولوا أن يفرضوا عليه عقد الإذعان لعام ١٩٨٣ . فالاسطول الذى قصف مدن وقرى لبنان الآمنة هو نفس الاسطول الذى يقصف شواطئ ليبيا ويدمر ما يستطيع تدميره اليوم في خليج سرت الليبي .

وهكذا لم يعد يخفى على الشعب العربي أن التحالف الاستراتيجي الامريكي - الاسرائيلي ينفذ منذ عقده عام ١٩٨١ تنفيذا دقيقا ومرحليا ومنتظما وذلك بغرض فرض الهيمنة والسيطرة على العرب وبالتالي إجبار العرب على التنازل عن حقوقهم المسلوبة ولكننا نقول بأنهم لن يتمكنوا من تحقيق أغراضهم ومخططاتهم وإننا سنحبطها بكل الوسائل .

منذ ثورة الفاتح في ايلول/سبتمبر ١٩٦٩ تحيك الامبريالية العالمية المؤامرة تلو الاخرى لتقويض استقلال وسيادة هذا البلد العربي العظيم الذي برهن شعبه وقيادته على تملك قدرات وامكانيات هائلة في احراز انتجازات كبرى في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والدفاعية . وقد تمكن هذا الشعب من التصدي لكل المؤامرات . وإذا ما كانت الجماهيرية العربية الليبية اليوم ضحية عدوان عسكري شرس ترتكبه ضدها الدولة العظمى - أمريكا فلأن المناورات والاستفزازات وأعمال القرصنة والانتهاكات البحرية والجوية والمعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها ليبيا باستمرار قبل العدوان العسكري الحالي بأت كلها بفشل ذريع بفضل صمود شعب ليبيا العربي . ولا بد أن يفشل العدوان العسكري الحالي ما دامت إرادة المقاومة العربية مامدة .

إن الحرب النفسية التي شنتها وتشنها الولايات المتحدة لإيهام العالم بأن هناك إرهابا يستوجب الانتقام منه كان يقصد بها إشارة مشاعر الرأي العام في كل مكان وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لتعبئته من أجل تقبل أي عمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة في منطقتنا العربية تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب" . وقد وقع هذا العمل العسكري لقلب حقائق الصراع في المنطقة بغية تحويل الانتظار عن جرائم إسرائيل ضد الشعب العربي في فلسطين وجنوب لبنان والجولان المحتلة . ومع وقوع العدوان العسكري نجد اليوم الجماهير العربية أكثر استعدادا للعمل على تحرير أرضها ولن يخشيها العدوان الأمريكي عن متابعة الكفاح لاستعادة الحقوق المقتصة وعلى الولايات المتحدة وإسرائيل أن تتخليا عن أي أمل بإمكانية استسلام الأمة العربية .

إن هذا العدوان لن يزيدنا إلا تصميمًا على المضي في سياسة التصدي للعدو في الأراضي العربية المحتلة .

خلفا لما كانت تتوقعه الاوطاط الأمريكية من جرّاء عدوانها السافر الشر على الجماهيرية الليبية ، فإن الرأي العام العالمي يقف اليوم إلى جانب المعتدى عليه . فلقد وقفت جميع الدول المحبة للسلام إلى جانب حق ليبيا في الدفاع عن سيادتها واستقلالها ضد العدوان الأمريكي وهناك وحتى في أوروبا الغربية هناك أصوات تعارض الرعونة الأمريكية وتطالب بوضع حد لها لأنها تهدد تهديدا خطيرا ليس فقط أمن البحر

(السيد الفتال ، الجمهورية
العربية السورية)

الابيض المتوسط بل الامن والسلام في العالم بأسره . ولقد عبّرت بلدان عدم الإنحياز عدة مرات وآخرها بتاريخ ٢٦ آذار/مارس الجاري عن إدانتها للأعمال الأمريكية وطالبت بوضع حدٍّ فوريٍّ للعدوان على ليبيا .

إن مجلس الامن بحكم مسؤولياته في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وإزالة العدوان مُطالب اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بأن يرقى إلى مستوى الاحداث فيتخذ كل الإجراءات الكفيلة بوقف العدوان وتحقيق الانسحاب الفوري للقوات العسكرية الأمريكية من خليج سرت الليبي وإدانة العدوان الأمريكي أشدّ إدانة ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواعدها وأسطولها من البحر الابيض المتوسط . إن مستقبل الامن والسلم الدوليين متوقّف على مقدار فعالية مجلس الامن في مجابهة هذا الوضع العدواني الذي خلقته الولايات المتحدة الأمريكية ويُمارس ضد الجماهيرية الليبية بشكل سافر خرقاً لأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي .

إن الجمهورية العربية السورية تقف بكل تصميم إلى جانب الجماهيرية العربية الليبية حكومة وشعباً وبكل ما أتيح لها من إمكانيات سياسية وعسكرية ومادية وغيرها . وسنقدم كل عون للحكومة والشعب الليبي الشقيق الذي لا بد له أن يُلحق الهزيمة بالمعتدين الإمبرياليين ولا بد لهذا الشعب البطل أن يحقق النصر رغم جبروت وغطرسة المعتدي الأمريكي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية

العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي .
المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : سيدي

الرئيسي ، لقد أثبت من قبل ما تتمتعون به من جدارة في إدارة أعمال هذا المجلس ويسرني أن أهنيكم على توليكم رئاسة المجلس .

وأودُّ أيضاً أن أشيد بـسلفكم سفير جمهورية الكونغو الشعبية ، السيد مارتين ادوكي للطريقة القديرة وحكمته ونشاطه الدؤوب من أجل السلم والامن في إطار إدارته لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير ، وهي الصفات التي تركت في أنفسنا أحسن انطباع .

لقد استخدمت القوة بطريقة غاشمة في البحر الابيض المتوسط ، وهذه المرة في وسط البحر الابيض المتوسط . وإن مجلس الأمن ينظر في مسألة التصاعد الخطير الذي يتجسد في الهجمات العدوانية المسلحة التي قام بها الاسطول السادس للولايات المتحدة ضد ليبيا . إن احتمالات السلم والأمن التي ترغب في تحقيقها بلدان المنطقة تتعرض لخطر شديد . وإذا استمر ذلك فإن استقلال وسيادة الشعوب سيتهددان بالإندثار . وهذا في رأينا ، هو النتيجة الحتمية لما شهدناه خلال الايام القليلة الماضية في وسط البحر الابيض المتوسط . وينبغي أن يكون بومع المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن منع حدوث ذلك بفضل الخبرة التي تتمتع بها والواجبات التي يلقيها على عاتقهم ميثاق الأمم المتحدة .

ويجري الآن تكديس أسلحة جديدة أكثر تدميرا في منطقة البحر الابيض المتوسط ، التي يسودها التوتر والتي تثقلها القوة المسلحة والتي تقع تحت وطأة القوات العسكرية الخارجية . وأقول إنه من السذاجة أن نعتقد بأن زيادة الأنشطة العسكرية هذه واستخدام هذا القدر الهائل من القوة يمكن السيطرة عليهما كما يزعم .

يزداد عدد الأسلحة والوجود العسكري الاجنبي واستخدام القوة والعدوان في البحر الابيض المتوسط في حين أن مستوى السلم والأمن والتعاون ينخفض على نحو شديد .

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا رسائل السلم والامن من أجل الجميع التي صاغتها حركة بلدان عدم الانحياز ، خصوصا فيما يتعلق بمسألة البحر الابيض المتوسط ، وخاصة ان هذه الرسائل لم يؤبه بها ولاقت أذنا صماء .

منذ سنة ونصف سنة اجتمع وزراء خارجية بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز في مدينة فاليتا ، مالطة . وقد استعرضوا الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط . ولاحظوا مع القلق والانزعاج زيادة ظاهرة المواجهة بين التكتلات ، والتعاقد المستمر للوجود العسكري للدول الكبرى ، وسياسة وزع أسلحة وأعتدة التدمير الشامل بما فيها القذائف النووية ، وقيام دول من خارج المنطقة بانشاء قواعد ومرافق عسكرية تهدد أمن البلدان غير المنحازة وبلدان منطقة البحر الابيض المتوسط وبلدان أخرى . وأشار الوزراء الى أن منطقة البحر الابيض المتوسط تتحول الى منطقة توتر حرجة تترتب عليها آثار سلبية خطيرة على السلم والامن الدوليين . وأكدوا على أن سيادة واستقلال دول المنطقة يتعرضان للخطر ، وان عملية تسوية المشاكل الاقليمية تتعرض لخطر داهم .

وفي الوقت ذاته طالب الوزراء الدول التي من خارج منطقة البحر الابيض المتوسط بالالتزام الصارم بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحشوها على عدم استعمال أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد أعضاء حركة عدم الانحياز في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وهذا الامر ، بالمناسبة ، منصوص عليه في الوثيقة الختامية لهلسنكي الصادرة عن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، علاوة على أنه التزام يتحمله جميع الموقعين على هذه الوثيقة .

وقد يكون من المفيد ان نشير الى أن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز أعلنوا في اجتماعهم الذي عقد في أنغولا في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي ان "الوجود العسكري والانشطة والمناورات العسكرية التي تقوم بها الدول الكبرى في أراضي بلدان

عدم الانحياز وفي أجواثها الفضائية وفي مياهها الاقليمية أو في المناطق المجاورة لها ، ... تولد التوتر وعدم الاستقرار ، وتعرض السلم والامن للخطر ، وتشكل تهديدا بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان". (S/17610 ، الفقرة ١٩) وما برحت يوغوسلافيا ، وهي بلد أوروبي غير منحاز يقع على البحر الابيض المتوسط ، تتابع تدهور الوضع بقلق متزايد . ومنذ شهر مضى أصدر مجلس رئاسة يوغوسلافيا ، الذي يتولى مهام رئاسة الدولة ، بياناً أعرب فيه حينذاك ، عن قلقه الشديد ازاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن في المنطقة . وأشار الى أن التطورات التي لا يمكن السيطرة عليها قد تؤدي الى آثار لا يمكن التنبؤ بها على السلم والاستقرار في البحر الابيض المتوسط وأوروبا والعالم . وأكد على أن زيادة العوامل العسكرية ، وتزايد تركيز القوة العسكرية وترسانات الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، يؤديان باستمرار الى تفاقم الحالة . وأشار الى أن التدريبات العسكرية المتواترة وغيرها من المظاهر العسكرية بالقرب من المياه الاقليمية للدول الساحلية تهدد بالتسبب في أحداث خطيرة. وأشار الى أن ذلك قد يترتب عليه آثار وخيمة على أمن جميع الدول الساحلية ولاسيما بلدان عدم الانحياز ، التي تتعرض على هذا النحو الى مختلف التهديدات والضغط .

وأخيراً ، أكد المجلس على أنه لا يمكن لاية دوافع أو ذرائع أن تبرر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والتدخل في الشؤون الداخلية وممارسة الضغط ، وأوضح أن يوغوسلافيا تؤيد بشكل كامل استقلال وسيادة جميع بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط .

ومع ذلك فإن التطورات الاخيرة حدثت في اطار هذه الخلفية ، وعن هذه التطورات أصدر مجلس رئاسة يوغوسلافيا يوم الثلاثاء الماضي البيان التالي :

"عقب النظر في التصاعد الخطير الاخير للحالة في وسط البحر الابيض

المتوسط التي اتسمت بهجمات عسكرية عدوانية قام بها الاسطول السادس للولايات

المتحدة على أهداف وأراض تابعة للجماهيرية العربية الليبية ، أعرب مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية عن بالغ قلقه ازاء هذه الاعمال ، وأدانها وطالب بالوقف العاجل للعمليات العسكرية التي تتهدد أمن بلدان المنطقة وسلامتها الاقليمية ، ولاسيما الجماهيرية العربية الليبية غير المنحازة ، علاوة على السلم والاستقرار في العالم بأسره .

" ان التطورات الاخيرة تؤكد من جديد ان منطقة البحر الابيض المتوسط ، نظرا للحشد المتزايد للقوات العسكرية بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولعدم التوصل الى حل للأوضاع الحرجة في المنطقة ، قد أصبحت بؤرة خطيرة جديدة للازمات في العالم .

"ومع مراعاة ذلك ، أشار مجلس الرئاسة الى الحاجة الملحة الى أن يتخذ المجتمع الدولي على أوسع نطاق ، ولاسيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، عملا عاجلا يستهدف منع نشوب نزاع ذي أبعاد أوسع ، واحترام سيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامتها الاقليمية ، والتمسح حل سلمي يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز . ويقتضي ذلك ان تبذل بلدان عدم الانحياز وغيرها من بلدان البحر الابيض المتوسط جهودا متزايدة خاصة للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة ، بالإضافة الى تعزيز التعاون المتبادل فيما بين بلدان البحر الابيض المتوسط . وسوف تشترك يوغوسلافيا بكل نشاط في هذا المسعى وستسهم فيه مساهمة تامة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على

الكلمات الرقيقة .

السيد لوى لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ان الصين

والدانمرك ترتبطان بعلاقات الصداقة والتعاون منذ أمد طويل . وحاليا يقوم معادة رئيس وزراء الدانمرك بزيارة للصين ، ستولد بالتأكيد دفعة جديدة لتطويع هذه العلاقات . وبالطبع يشعر الوفد الصيني في هذا الوقت ببالغ السرور لرؤية معادتكم ، الممثل البارز للدانمرك ، تتراسون أعمال المجلس . ونود أن نعرب لكم عن تهنيننا القلبية . وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن صادق شكرنا لسلفكم ، معادة السفير مارتن ادوكي ، على النجاح الذي حققه في إدارة برنامج المجلس الحافل في الشهر الماضي .

وأعتمد هذه الفرصة أيضا لأرحب بالمثل الدائم الجديد للاتحاد السوفياتي ،
معادة السيد يوري دوبينين .

لاحظ الجميع أن اسطول الولايات المتحدة ما برح يجري منذ بداية هذا العام
مناورات عسكرية متواترة في المياه القريبة من ليبيا ، وما برح يعرّض ليبيا
للتهديدات العسكرية ويزيد من تفاقم التوتر في البحر الابيض المتوسط . وتشعر
الحكومة الصينية ببالح قلق ازاء هذا التطور . ويشكل الهجوم الاخير الذي شنّه
الولايات المتحدة على أراضي ليبيا . وهي دولة ذات سيادة ، انتهاكا للمعايير التي
تحكم العلاقات الدولية . ويتمثل موقف الحكومة الصينية الشابت في معارضة وادانة كل
الاعمال التي تخرق القواعد الناطمة للعلاقات الدولية وتنتهك السيادة الاقليمية
للبلدان الاخرى .

ان مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مبدأ معترف به على
المعيد العالمي في القانون الدولي الحديث . وعلاوة على ذلك ، فقد أورد ميثاق الأمم
المتحدة التسوية السلمية للمنازعات الدولية بوصفها واحدا من أهم مبادئ الميثاق
يتضمن أحكاما محددة فيما يتعلق بوسائل واجراءات التسوية السلمية للمنازعات .
ولهذا تفضل كل البلدان بالتزام مشترك هو التقيد الصارم بهذا المبدأ في معالجة
العلاقات الدولية وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وانطلاقا
من هذا المبدأ نطالب الولايات المتحدة بأن توقف فورا تهديدها العسكري ضد ليبيا حتى
يتسنى تخفيف التوتر في البحر الابيض المتوسط واستعادة السلم والاستقرار في
المنطقة . كما أننا نطلب الى كلا الجانبين حسم خلافتهما سلميا وفقا للوسائل
والاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

وأود كذلك أن أؤكد أن بلدان البحر الابيض المتوسط ، وخاصة منها بلدان عدم
الانحياز ، قد عملت في السنوات الاخيرة بنشاط من أجل إقرار وتعزيز السلم والامن
والتعاون في المنطقة . ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي لسائر البلدان أن تحتترم
طموحات وجهود هذه البلدان وشعوبها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفكر ممثل الصين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي والى بلدي .

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى شغل مقعد

على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، يطيب

لي بادئ ذي بدء أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن معرفتي الشخصية لقدراتكم وخبرتكم أثناء اقامتي في عاصمة بلادكم الجميلة وبين شعبكم الكريم هو مصدر ثقتي الكاملة في أنكم ستديرون أعمال هذا المجلس على أكمل وجه .

كما يطيب لي أن أعبر عن تقديرنا وامتناننا لسلفكم معادة السفير مارتن ادوكي مغير جمهورية الكونغو الشعبية للطريقة المثلى التي أدار بها بنجاح كامل أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

بتاريخ ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عقدت الولايات المتحدة الموقف في منطقة البحر الابيض المتوسط الى مرحلة الانفجار حيث قامت الطائرات الحربية الامريكية تساندها قطع الاسطول السادس الامريكي بانتهاك سيادة الجماهيرية وقصف اهداف على اليابسة وداخل المياه الاقليمية .

ومنذ بداية السنة الحالية ، ولم يمض منها سوى ثلاثة أشهر ، قام الاسطول الامريكي باجراء أربع مناورات قبالة الشواطئ الليبية . ومنذ ١٩٨١ بلغ عدد المناورات أكثر من ١٨ مناورة جندت فيها حاملات الطائرات وقطع حربية يتجاوز عددها ٣٠ قطعة ، في استعراض للقوة وتهديد باستعمالها . ولم تقم الولايات المتحدة منذ بداية هذه السلسلة من أعمال الارهاب بإخفاء نيته المبيتة في التمرخ للحقوق المشروعة للشعب الليبي وفي اعلان نيته في انتهاك سيادته ، والتمرخ لسياسته بالقوة .

ولم يكن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة موقفاً يمكن أن يوصف بأنه دفاع عن النفس . فالجماهيرية ، كما تعرفون ، تبعد آلاف الأميال عن الأراضي الأمريكية . كما تعطي الولايات المتحدة لنفسها ، بحكم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، حرية لا يجاريها فيها أحد في استعمال أعالي البحار والمحيطات ليس مجالاً لمناوراتها وتجاربها على الأسلحة فحسب . بل ولاستغلال ثرواتها ونهب خيراتها .

إن أكثر من نصف المغمور بالمياه من سطح الكرة الأرضية أضحى وكأنه امتداد لتراب الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فلم تجد سياسة العدوان بُداً من أن تتمركز وعلى وجه الدوام أمام الشواطئ الليبية وشواطئ دول أخرى صغيرة في البحر المتوسط قطع بحرية معدة أصلاً للعدوان والدمار . إن حجم القطع المتجمعة في البحر المتوسط وعدد العاملين فيها وأسلحة الدمار التي تحملها ، يفوق ما تملكه مجموعة الدول التي تقع شواطئها على هذا البحر ذاته . ولا يمكن أن يشكل هذا ، سواء أكان ذلك في مياه دولية أم داخلية ، إلا تهديداً دائماً ومستمراً بالعدوان ، وتدخل في اتخاذ القرار السياسي للدول الواقعة على البحر المتوسط .

وعلى هذا النحو لم يكن أمام الدول الصغيرة الواقعة في المنطقة إلا اتخاذ أحد سبيلين - الرضوخ للتهديد والعدوان أو التصدي له . ولم يكن هناك من بد للجمهورية ، دفاعاً عن سيادتها وحرمة ترابها ، إلا أن تظهر علناً وأن تعلن أنها ضد ممارسة سياسة الهيمنة وإخضاع الدول الصغيرة بالتهديد باستعمال القوة . وكان هذا الموقف سبيل الولايات المتحدة للقول بوجود مبرر ومغته زوراً بأنه دفاع عن النفس .

لقد قامت الجماهيرية في سنة ١٩٧٣ بإصدار اعلان يتعلق بحقوقها الثابتة والتاريخية في خليج سرت وقامت دول اخرى باصدار قوانين واعلانات تتعلق بحقوق لها على خلجان تقع بعض منها في البحر الابيض المتوسط وبعض منها خارج تلك المنطقة ، وعلى امتداد بحدار العالم ، كما اختلفت التشريعات الصادرة عن دول متعددة في تحديد المياه الاقليمية والمياه الداخلية .

ولم يتطرق أدنى شك لأي دولة بأن أي مساس بهذه الاعلانات يشكل حالة من حالات الاعتداء يمكن التمسك في مواجهتها بحق الدفاع الشرعي .

إن التسليم بمثل هذا الادعاء يعني القيام بما تسميه الولايات المتحدة شرعا مفاده أن لكل دولة إذا عنّ لها عدم التسليم باعلان سياسي أو تشريع وطني الحق في ارسال أساطيلها والتهديد بالغزو والاعتداء الفعلي بدعوى الدفاع عن النفس .

لقد قام ممثل الولايات المتحدة في مناقشات المجلس أمم بالقول بأن الولايات المتحدة قامت وسوف تقوم بارمال أساطيلها الى كافة الخلجان والمياه التي لا تعترف الولايات المتحدة بشرعيتها ، وهذا موقف جديد يجعل من الولايات المتحدة في حالة مواجهة وحرب مع أغلب دول العالم ، كما أن الاعتداء على الجماهيرية الذي تم يومي ٢٤ و ٢٥ الجاري يعني في حكم الولايات المتحدة تهديدا لمجموعة من الدول قامت باصدار اعلانات سياسية واصدار تشريعات لا تعترف بها الولايات المتحدة .

إن الموقف أصبح لا يحتاج الى طول بيان . فالاعتداء على الجماهيرية يشكل سابقة ومثالا لمجموعة كبيرة من الدول . والمسألة إذن ليست بين الجماهيرية والولايات المتحدة فقط بل انها مسألة بين المجتمع الدولي والولايات المتحدة مسألة هذا المسلك الذي أعلنته الولايات المتحدة وهو أن من حقها اعتبار كل قانون يصدر عن دولة اعتداء يشكل وفق رأيها حالة دفاع شرعي ما لم تقبله الولايات المتحدة بالطبع . وأن هذا الموقف لا يمكن تناوله في ظل الميثاق والاعراف والقوانين الدولية ، بل أن هذا الامر يعطي الولايات المتحدة الحق في تصعيد الامر الى درجة تهدد الامن والسلم الدوليين .

على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فقد أعلنت الولايات المتحدة على لسان ممثلها في مجلس الأمن أنها أرسلت أساطيلها تهديدا للجماهيرية حفاظا على حق استعمال المياه الدولية وفرضا لاحترام القانون الدولي .

إن هذا الموقف لا يمكن تفسيره إلا أن الولايات المتحدة تملك تفويضا من المجتمع الدولي بفرض احترام قواعد القانون الدولي . وأنه دون أن يكون تشاور أو تفاوض أو عرض على الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية فإن للولايات المتحدة إذن الحق في فرض واحترام القانون الدولي باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وللمسألة وجه آخر . إن المجتمع الدولي مطالب بأن يقتنع بأن حق استعمال المياه الدولية هو قيام أكثر من ثلاثين قطعة بحرية بها فيها من حاملات الطائرات باجراء مناورات مستمرة ودائمة في منطقة محددة من العالم هي البحر الأبيض المتوسط وأين ؟ قبالة المياه الاقليمية للجماهيرية . إن هذه المنطقة من العالم شهدت حضارة قامت على السلام والأمن واحترام سيادة الدول وعلى الإخاء والمحبة ، ومنها انطلقت دعوات السواء . والدول المحيطة بها تسعى لحل المشاكل بينها عن طريق سلمي باستعمال ما ارتضاه المجتمع الدولي مكانا لحل المنازعات . وشموبه تحاول استغلال ثرواتها الطبيعية وتستغله للتواصل والاتصال ، وهي في غنى عن أن تقوم دولة تبعد عنها آلاف الأميال لتركز فيه حاملات الدمار ووسائل العدوان ، وأن شموب هذه المنطقة مطالبة باتخاذ المسلك الذي اتخذته الجماهيرية والتصمي لهذا المسلك بكافة السبل .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي "أن أعمال الولايات المتحدة تشكل تحديا للرأي العام العالمي أجمع وانتهاكا للعلاقات الحضارية بين الشعوب ، ومثل هذه السياسة (العدوانية) مستثير للنزاعات الاقليمية وتهدد السلام والأمن الدوليين باعتبارها موجهة ضد كافة الشعوب المستقلة" .

وفي هذا الخصوص فإن الجماهيرية تؤيد ما أعلنه السيد غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي يوم أمس ٢٦ الجاري لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام مستقر وتعاون وسحب كافة الاساطيل الأجنبية من هذا

البحر . وتدعو الجماهيرية وشعوب دول البحر الابيض المتوسط الى تأييد هذه المبادرة
والى اداة تواجد الاسطول الامريكى في البحر الابيض المتوسط وفضح دوره في حماية
الكيان الصهيوني وتهديد أمن الدول الصغيرة فيه .

لقد قامت منظمات دولية وتجمعات اقليمية ودول متعددة بادانة العدوان
الامريكى الفاشم على الجماهيرية والدور الآن على مجلس الامن لان يقوم بادانة هذا
العدوان حفاظا على الميثاق وإقرارا للشرعية والقانون .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية

العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل
جمهورية ايران الاسلامية الذي أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رجائي خرماني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد تكلم عدد من المتكلمين قبلي ، وقدم قدر كبير من المعلومات والعديد من الحجج بشأن المسألة قيد البحث . لكن قبل الشروع في تقديم كل ما لدى من حجج أود أن أقول ان شهر آذار/مارس يوهك على الانتهاء ، ومن ثم توهك ايضا - سيدي الرئيس - مدة رئاستكم على الانتهاء . لذا ، أود أن اتقدم لكم بالتهنئة ليس فقط على الطريقة التي ترأستم بها هذا المجلس بل ايضا على السجل الممتاز الذي ستتركونه لخلفكم . ان ما أحرزتموه من نجاح لهو أمر متوقع حقا من رجل له ما لكم من خبرة وقدرات .

كما أود أيضا أن اتقدم بالشكر لسلفكم في الرئاسة السفير مارتين ادوكي على العمل الممتاز الذي قام به أثناء شهر شباط/فبراير .

يجتمع مجلس الأمن الآن للنظر في العمل العسكري العدواني الذي ارتكبه الولايات المتحدة ضد ليبيا . إن الولايات المتحدة الأمريكية معروفة تماما بأعمالها العدوانية وهذه ليست بالحادثة الاولى ولا اعتقد انها ستكون الاخيرة . فالولايات المتحدة قد غزت العديد من البلدان الصغيرة . واعتقد ان الناس في الولايات المتحدة يسألون أنفسهم - وقد سمعت شخصا بعضهم يقولون ذلك - الى أي حد يمكن أن يفخروا بالأعمال العسكرية التي تقوم بها حكومة بلادهم ضد بلدان صغيرة .

اننا نعلم ان نيكاراغواي ظلت في هذه المنطقة لوقت طويل هدفا لمؤامرات ودمائ امبريالي الولايات المتحدة . لكن في حالة نيكاراغواي تزعم الولايات المتحدة انها تقع في فناء دارها وان لها الحق في أن تملئ ارادتها على البلدان التي يكون لها شرف جوارها . حسنا ، لكن ما هو الحال بالنسبة لليبيا التي تبعد آلاف وآلاف الأميال عن موائل الولايات المتحدة ؟ اعتقد انه ما من أحد يمكن أن يصدق الحجج الباطلة التي ساقتها الولايات المتحدة بشأن وجودها ومناوراتها على مقربة من الساحل الليبي . وانني اعتقد ان الولايات المتحدة لم تكن حقا بحاجة الى الاصرار على القيام بمناورات في منطقة موضع تنازع لو لم تكن تريد فعلا ممارسة الاستفزاز والعدوان .

وفضلا عن ذلك ، فان قيام القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة بغزو ليبيا عسكريا ليس عملا منفصلا ، فهو - كما نعلم جميعا - جزء من سلسلة من الاحداث تشكل كلها خطة متعمدة من جانب الولايات المتحدة ، كي تضعف حكومة ليبيا الشعبية ، بل وان امكن الاطاحة بها .

إن العقوبات الاقتصادية الامريكية ، والتي رفضها العالم بأسره رفضا قاطعا ، لم تكن سوى جزء من الهجوم العسكري الذي شنته الولايات المتحدة على خليج سدره من أجل زيادة تفاقم الوضع المتوتر واذكاء لهيبه ، على أمل أن تدفع الدول الأوروبية لمطالبة الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي عالمي شامل على ليبيا . وحيث أن البلدان الأوروبية كانت أحكم من أن تضحي بمصالحها الوطنية لمنفعة الاطماع الامريكية ، فقد منيت ادارة الولايات المتحدة الامريكية بهزيمة سياسية دولية اخرى . ونتيجة لذلك ، قررت تلك الادارة بطريقة رجعية تتسم بالهوس أن تخفي تلك الهزيمة بمناورة عسكرية ، اعتقدت انها ستحول اهتمام الرأي العام الدولي عن السياسات الخارجية غير المجدية الساذجة التي تنتهجها الولايات المتحدة نحو القوة العسكرية . فاللجوء الى القوة العسكرية هو العلاج الذي اشتهرت به الولايات المتحدة للتستر على عيوبها السياسية . وفضلا عن ذلك ، تنشغل الادارة الامريكية دائما بقواها المحاربة بدلا من قواها المفكرة . ولهذا فهي عادة ما تلجأ في المقام الاول الى الحلول العسكرية . ففي حالة نيكاراغوا - على سبيل المثال - نجد ان المسؤولين النيكاراغويين الرسميين هم الذين يصرون دائما على التفاوض والتسوية السلمية والسياسية لاية نزاعات يمكن أن تكون قائمة بينهم وبين ادارة الولايات المتحدة فسي حين أن الولايات المتحدة هي دائما الطرف الذي يؤمن بالعمليات العسكرية وشبه العسكرية والتخريبية وعمليات المخابرات ضد حكومة نيكاراغوا . وكما قلت ، بالنسبة لحالة نيكاراغوا ، عادة ما تتذرع الولايات المتحدة بأن لها حق التمتع بنوع من الامتياز على تلك البلدان الصغيرة التي وضعها مصيرها الجغرافي على مقربة من الولايات المتحدة . لكن ماذا عن شعب ليبيا الذي يقع على بعد آلاف الاميال .

ومما يشير الاهتمام ان صحيفة "واشنطن بوست" الصادرة أمس ٢٦ آذار/مارس أوردت في مقالة بعنوان "الولايات المتحدة قررت تلقين ليبيا درسا قاسيا" ان الهجمات العسكرية على ليبيا لم تكن لتتم دون مشاور وتنسيق مسبق مع مصر . ولا أدري ما اذا كان المسؤولون في الولايات المتحدة على استعداد لاتهام صحيفة "واشنطن بوست" باختلاق هذه المزاعم ضد نظام ريفان ونظام حسني مبارك . ومن المثير للسخرية اننا قد نستطيع ان نهنسء نظام مصر على تعاونه مع الامبريالية الامريكية ضد دول المنطقة ، بعد ان اصبح مثل هذا التعاون أمرا مفهوما بعد مؤامرة كامب ديفيد .

تدعي الولايات المتحدة ان حرية البحار ضرورية بل وأساسية لصيانة الامن الدولي وحركة التجارة . كما تزعم أيضا :

"انه ينبغي لهذا المجلس ان يؤكد من جديد حريتي الملاحة والتحليق

المعترف بهما دوليا". (S/PV.2668 ، ص (٢١)

إن الولايات المتحدة ، التي أرسلت الى خليج سدره العديد من الاساطيل التي لا يمكن لهذا الخليج الصغير استيعابها ، بل وتعتزم ان توفد الى المنطقة ٩٠ ألف جندي ، تدعي بلا خجل ان كل تلك القوة العسكرية قد عبئت للدفاع عن حرية الملاحة . في حين ان ما تعترف به الاتفاقيات الدولية هو حق المرور البريء . فهل كانت تعبئة كل هذه الاساطيل من أجل المرور البريء حقا ؟ وهل يقع هذا ضمن اطار احكام المادة التاسعة عشرة ، الفقرات من ألف الى دال ، من الاتفاقية الدولية لقانون البحار ؟ وهل كان الحصار المتعمد المبني على المفروض على المياه الليبية ، بكل تلك الاساطيل وحاملات الطائرات وغيرها من المعدات الالكترونية المطورة ، مجرد عمل من أعمال المرور البريء ؟ وهل كان قيام الولايات المتحدة بصورة مبيتة بارهاب ليبيا مجرد مرور بريء ؟ .

وأخيراً هل كان التعاون الذي أقامته الولايات المتحدة مع حكام مصر كما افادت صحيفة "بوست" الصادرة في واشنطن في عدد ٢٦ آذار/مارس بشأن غزو ليبيا، عملاً من أعمال المرور البريء حقاً؟ يا لبراءة هذه الإدارة الأمريكية. وحتى نتبين أبعاد حسن النية الأمريكية وحققها في حرية الملاحة والمرور البريء أود أن اقتبس فقرة من المقال الذي نشرته صحيفة "بوست" الصادرة في واشنطن في ٢٦ آذار/مارس وفيما يلي نصها:

"قال المسؤولون أن عدم قيام السلاح الجوي الليبي بأي نشاط قد يرجع بصورة جزئية إلى أعمال التشويش على الرادارات الأرضية الليبية من جانب الطائرات الحربية الإلكترونية الأمريكية... وأنه في القتال الجوي الحديث يرشد الطائرات المقاتلة إلى أهدافها مشغلو الرادار الذين يرون الطائرات المعادية كنقطتين خضراوين على شاشة الرادار ومن ثم يعلمون الطيارين الزملاء بالمسار الذي ينبغي أن يسلكوه لاعتراض تلك الطائرات".

ولابد أن هذه التحضيرات كانت ضرورية جداً في رحلة حسن النية التي يحق لها على ما يبدو التمتع بحرية الملاحة والمرور البريء وفقاً لتفسير المحامين الأمريكيين. أود أيضاً أن ألفت انتباه جميع أعضاء المجلس الذين يعرفون جيداً هذه المقالات إلى المادة ١٧ الواردة في اتفاقية قانون البحار والمعنونة "حق المرور البريء". فقد ورد في هذه المادة ما يلي:

"رهنأ بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية، تتمتع سفن جميع الدول،

ساحلية كانت أو غير ساحلية، بحق المرور البريء خلال البحر الإقليمي".

ثم تحدد الاتفاقية مفهوم المرور البريء فتتمثل الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ١٩ على ما يلي:

"(أ) أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية

أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى انتهاكاً

لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة؛

"(ب) أي مناورة أو تدريب بأملحة من أي نوع؛"

وهناك حالتان أخريان مستثنيتان من المرور البريء.

والان ، هل ينبغي لنا ان نعتقد ان هذا العدد الكبير من السفن والمعدات الالكترونية والقوة العسكرية الضخمة التي حشدتها الولايات المتحدة في تلك المنطقة يحق له أن يتمتع بحرية الملاحة وبالمرور البريء ؟

هناك مفهوم اخر في المادة ٣٠٠ المعنونة "حسن النية واساءة استخدام الحقوق" يجعل حسن النية المفهوم الاساسي الهام في كامل الاحتجاج بحرية الملاحة والمرور البريء . واذا كان لدى سلطات الولايات المتحدة اى فكرة عن حسن النية لاعادت النظر قبل ان تعبئ كل هذه السفن والمعدات الالكترونية ضد ليبيا في مناطق تعتقنا انه يحق لها ان تتمتع فيها بحرية الملاحة او تريد فيها الدفاع عن حرية الملاحة .

لهذا اتوقع من الوفود التي لجأت بصورة باطلة الى الحق في حرية الملاحة وفي المرور البريء المعترف به دوليا ألا تهين ذكاء الرأي العام الدولي بتسمية هجوم هذا العدد الضخم من السفن ، ومعدات جمع المعلومات وحاملات الطائرات مجرد "عبور بريء" يحق له حرية الملاحة .

اعتزمت بحرية الولايات المتحدة ان ترسل ١٠٠ ٠٠٠ شخص أو كما يقول البعض ٩٠ ٠٠٠ شخص الى خليج سدره بينما تبلغ القوات العسكرية الليبية في مجموعها ٧٣ ٠٠٠ شخص فقط بما في ذلك الرجال والنساء . لذلك رجاء ، هل كانت هذه العملية من جانب الولايات المتحدة عملا من اعمال ارباب الدولة ام كانت حقا دفاعا عن حرية الملاحة ؟ ان هذا الدفاع المزعوم عن حرية الملاحة ليمس الا حربا بالوكالة تشنها الولايات المتحدة على ليبيا بالنيابة عن القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين . انها حرب على الاسلام تشنها الولايات المتحدة ، لتحقيق مآرب القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين الحبيبة الى قلوب جميع المسلمين .

لقد بذلت بعض المحاولات لجعل العدوان الامريكي على ليبيا امرا قانونيا تافها يتعلق بمحة التفسير الليبي لمفهوم مياهها الاقليمية . ومهما كان المفزى القانوني للتفسيرات الليبية فليس من واجب اسطول الولايات المتحدة على وجه اليقين ان يقوم بمناوراته العسكرية على وجه الدقة في منطقة موضع خلاف على الاقل . ان النوايا الاستفزازية الشريرة للولايات المتحدة لا ينبغي ان تبرر بالاحتجاج بالاختلافات

الأكاديمية بشأن مدى المياه الإقليمية الليبية . وما من شك في ان مناورات الولايات المتحدة هي اعمال استفزازية خطيرة عرضت للخطر بالفعل سلم ليبيا وأمنها وانه كان ينبغي تجنب هذه الاعمال بصورة قاطعة .

لهذا لابد من اعتبار الولايات المتحدة مسؤولة عن جميع الخسائر والاضرار التي لحقت بليبيا وكذلك عن ارتكاب عمل من اعمال ارباب الدولة ضد دولة عضو في الامم المتحدة . ومن المتوقع من مجلس الامن لهذا ان يتخذ موقفا حازما ضد هذا السلوك الخارج على القانون خاصة لان الولايات المتحدة تنتهج نفس هذه السياسة العدوانية في اماكن اخرى من العالم ، وبوجه خاص لان الولايات المتحدة عضو دائم في مجلس الامن الذي يفترض فيه ان يكون قيما على السلم والامن الدوليين . ان حكومة بلادي جمهورية ايران الاسلامية ، تؤيد بقوة حكومة ليبيا وشعب ليبيا ضد السياسات والممارسات الامبريالية للولايات المتحدة . ان كفاح ليبيا وشعبها له ما يبرره ونحن نؤيدهما في ذلك بقوة .

اننا ندين المناورات الاستفزازية التي تقوم بها الولايات المتحدة في خليج سدره ، وندين ايضا العدوان العسكري الامريكي على ليبيا ونعتقد ان هذه السياسات العدوانية الارهابية التي تنتهجها الولايات المتحدة تشكل خطرا جسيما على السلم والامن الدوليين ولهذا يجب على مجلس الامن ان يبذل قصارى جهده حتى يجنب امم العالم مثل هذا الخطر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل جمهورية ايران

الاسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية . ادعوه الى ان

يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانته .

السيد مومغوراشيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : السيد الرئيس ، بالنيابة عن وفدى أود أولا وقبل كل شيء أن اهنئكم بحرارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وان وفدى لواشق من أنه بفعل خبرتكم الدبلوماسية العظيمة وحكمتكم سوف تكلل أعمال المجلس بالنجاح .

ويود وفدى أيضا ان يعرب عن عميق امتنانه للسفير ادوكي ، ممثل الكونغو على العمل الجيد الذى انجزه بوصفه رئيسا للمجلس في الشهر الماضي .

وأود أن أشكركم ، سيدى الرئيس ، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على منح وفدى هذه الفرصة لتقديم اسهامه المتواضع في مناقشة المسألة المطروحة على مجلس الأمن ، وهي الحالة الخطيرة للغاية في جنوب البحر الابيض المتوسط . ان هذه مسألة تشير القلق البالغ للمجتمع الدولي برمته في أعقاب الهجمات السياسية والعسكرية والأعمال العدوانية الصارخة والمبيتة التي قام بها الاسطول السادس الامريكي ضد بلد نام صفير ، ألا وهو الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الدولة المستقلة ذات السيادة والعضو الكامل العضوية في الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . منذ مطلع هذا العام قام الاسطول الامريكي بما لا يقل عن أربع مناورات عسكرية واسعة النطاق في المياه المجاورة للساحل الليبي ، ومن ثم فهو يشكل خطرا جسيما ودائما على استقلال وأمن ليبيا . وقد أبدت ليبيا أعظم قدر ممكن من ضبط النفس ولا يمكن ان تعتبر هذه المناورات الا أعمالا مبيتة من أعمال الاستفزاز ، وكانت الهجمات الفادرة التي تلت ذلك اعتداءات مكشوفة على ليبيا .

وليس المستهدف بهذه الهجمات ليبيا وحدها ، وانما ، من خلال ليبيا ، الشعوب العربية وبلدان عدم الانحياز كمجموعة ، وكل البلدان النامية التي تحرم على السلم والاستقلال الوطني والحرية وتمهد امام قوة الولايات المتحدة ، وكل البلدان التي ترفض الركوع امام سياسة الاملاء التي ينتهجها العم سام .

ان المناورات العسكرية الامريكية الاستفزازية في البحر الابيض المتوسط ليست حالة منعزلة أو مسألة من قبيل المصادفة . وانما ينبغي النظر اليها في اطار

المناورات الأمريكية الأخرى في أمريكا الوسطى وبالقرب من كمبوتشيا وعلى شبه الجزيرة الكورية وفي شتى بقاع العالم ، وفي إطار انتهاك المياه الإقليمية للاتحاد السوفياتي من جانب سفينتين حربيتين أمريكيتين ، وسباق التسلح المحموم الذي تنتهجه الولايات المتحدة ، والتجارب النووية وبرنامج "حرب الكواكب" .

كل هذه الأعمال إنما هي جزء من الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة ، أولا وقبل كل شيء لاستعادة نفوذها الضائع - بل وهي المهمة التي أعلنها الممثل الدائم للولايات المتحدة عندما وصل إلى الأمم المتحدة - وللسيطرة بعد ذلك على العالم بتفوقها العسكري وأليتها الحربية ، بسحق كل ما يقف في طريقها دون تمييز . وذلك هو ما يفسر أعمالها العدوانية ضد ليبيا ونيكاراغوا والشعوب الأخرى ، بالتواطؤ مع الأنظمة الرجعية الفاسدة في مختلف البلدان ، وكل ذلك تحت شعار الدفاع عن ديمقراطية الفاب .

إن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد ليبيا تنتهك كل قواعد القانون الدولي وتتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويدينها وفدى بأشد لهجة . لقد عارضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بحزم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . ليس هناك قانون وليس هناك عرف دولي يخول الولايات المتحدة أن ترتكب أعمالا استفزازية صارخة ضد ليبيا أو أية دولة أخرى . وإذا أمرت الولايات المتحدة على موقفها هذا ، يكون من حق ليبيا أن تدافع عن نفسها بكل الوسائل المتاحة لها . ماذا ستفعل الولايات المتحدة إذا طالبت دولة عسكرية بنفس الحجم - ولكن ليست منحازة معها - بنفس الحق وأجرت مناورات على هذا النطاق أمام السواحل الأمريكية ، أمام فلوريدا على سبيل المثال ؟ هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وتكتفي بموقف المتفرج .

إن قانون الفاب هو ما يمكن الولايات المتحدة ، بوصفها دولة عظمى رئيسية ، من أن تهاجم ليبيا وأية دولة أخرى أضعف منها دون عقاب .

ماذا يقول المسيحيون لك ان تفعل اذ ضربك أحد على خدك الايسر ؟ ألا يقولون ان عليك ان تدر له خدك الآخر ؟ لا أدري اذا كان زعماء الولايات المتحدة مسيحيين حقيقيين .

وختاما ، يود وفدي ان يؤكد مرة اخرى تأييد حكومتنا وشعبنا لحكومة وشعب ليبيا الصديقة في نضالهما العادل دفاعا عن حقوقهما الوطنية المقدمة الاساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو سعادة السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أذعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس ، أود أن أضم صوتي الى توافق الآراء العالمي بشأن توليكم رئاسة مجلس الأمن ، ولا حاجة بي لأن أقول ان العلاقات بين العالم العربي وبلدكم كانت دوما علاقات ودية وملمهة .

لقد أُلن توا ان الرئيس ريغان ووزير الدفاع وينبرغر ذكرا ان السفن الحربية الامريكية في خليج مدرة قد انسحبت من تلك المنطقة . ولا شك ان هذا يرمي الى التخفيف من حدة جو العنف الذي ساد المسرح الدولي في اليومين الماضيين . ونود ان نشير الى ذلك ، لانه ييسر تركيز المجتمع العالمي على القضايا الحقيقية المعنية ، وقد يتسرك وراءه الجوانب العاطفية التي تكتنف المفاوضات أو المناقشات أو المداولات في وجود العنف .

اذن ، فالسؤال هو ما الذي يتهدهه الخطر في هذه المسألة ؟

إن جامعة الدول العربية أدانت بشدة ، في اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية ، نشر السفن الحربية الأمريكية في خليج سدره ، لأن ذلك انتهاك لشروط الامن الدولي في تلك المنطقة . ولقد استمعنا باهتمام شديد الى موقف الولايات المتحدة الذي عززه موقف الممثل البريطاني صباح هذا اليوم . ونعتقد أن هذا يشكل ما يزعم أنه الاساس القانوني الذي تعتمد به الولايات المتحدة في الإدعاء بحقها في نشر سفنها الحربية في خليج سدره .

واسمحوا لي أن أذكر في البداية أنه لو في كل مرة أرادت دولة ما أن تختبر صحة ادعاء دولة أخرى فيما يتعلق بنطاق مياهها الإقليمية عن طريق نشر السفن الحربية وعن طريق المناورات العسكرية ، لكنّا بذلك قد فسخنا المجال للفوضى الدولية والتوجه الى حافة المواجهة . ولهذا ، فإن جامعة الدول العربية تشعر بقلق شديد إزاء هذه التطورات الأخيرة وإزاء شكوى ليبيا التي اعتمدها العالم العربي بأكمله ، ليس لأن التهديد لدولة عربية معينة يشكل تهديدا لامن العالم العربي كله فحسب وإنما أيضا لأنه بالسماح لهذه السابقة دون كايح ، نكون قد فتحنا الابواب واسعة أمام تكرار أعمال مماثلة . وربما يتصاعد ذلك الى شيء يأسف له المجتمع الدولي أشد الأسف .

وعلى سبيل المثال ، إن اكوادور وبيرو وشيلي تدعي بأن المياه الإقليمية تبلغ ٢٠٠ ميل . هل يعني هذا أن الاتحاد السوفيياتي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة ينبغي أن تنهب الى هذه المياه وأن تقوم بمناورات عسكرية لكي تتحقق من أن ادعاء اكوادور أو بيرو أو شيلي يشكل انتهاكا للقانون الدولي ؟ ألا يكون من الأفضل للمجتمع الدولي والدول اختبار صحة هذه الادعاءات اذا اختلف عليها ، كما تفند الولايات المتحدة ادعاء ليبيا بأن خليج سدره يقع ضمن المياه الإقليمية ؟ إن الحق في الطعن في إدعاء ليبيا حق مقبول ، ولكن وسيلة هذا الطعن هي السبب الذي دعا الى عقد هذا المجلس .

وفي التحليل الاخير ، اتاحت الامم المتحدة العديد من سبل الرجوع الى محكمة العدل الدولية ووسائل التحكيم والتفاوض أو أي شكل لاستنفاد كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة للمجتمع الدولي للطعن في إدعاء بلد من البلدان بشأن نطاق مياهه الاقليمية .

إن ما نواجهه في هذه الحالة هو طعن في صحة ادعاء ليبيا بأن خليج سدره يشكل جزءا من مياهها الاقليمية . ولكننا لكي نفعل ذلك ، هناك الكثير من الوسائل السلمية التي يمكن بواسطتها اختبار مدى صحة هذا الادعاء . ولكن هذا الخيار هو الخيار المفضل ولكن من شأنه أن يجنبنا عقد اجتماعنا هذا والاستماع الى بيانات المواجهة البلاغية خلال الايام القليلة الاخيرة .

واذا ما نظرنا بوجه خاص الى قضية خليج سدره ، فإننا نجد أن خلفية العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة تمثل علاقات يمكن وصفها على الاكثر بأنها غير قائمة . فقطع العلاقات الدبلوماسية أدى الى قطع الاتصالات الدبلوماسية . ولذلك ، فإن العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الى حد كبير هي علاقات ضدين في أحسن الاحوال . فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية ضد ليبيا منذ شهرين ، وبفعل ذلك ، أوضحت أن العلاقات ليست علاقات صدام فحسب وإنما علاقات حرجة أيضا . ومن ثم ، فإن خلفية العلاقات ونشر وحدات الاسطول الامريكي في خليج سدره ، الذي هو موضوع الخلاف ، كانا من الناحية القانونية عملا استفزازيا . ولذلك نجد أن العمل الاستفزازي قد عرّض للخطر الامن والسلم في تلك المنطقة .

لقد ادعت الولايات المتحدة بأن السبب الذي حدا بها الى الذهاب الى خليج سدره هو اختبار الموقف القانوني الذي اتخذته ليبيا والطعن فيه . وأكرر إن الطعن في ادعاء ليبيا أمر متاح ويتشاطره الكثير في العديد من الجوانب . أما الوسيلة التي لجأت اليها الولايات المتحدة لاختبار مدى صحة إدعاء ليبيا فهي وسيلة يدينها المجتمع الدولي بأسره . ومن هنا جاءت القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية في ال ٢٤ ساعة الاخيرة .

اسمحوا لي أن أطرح السؤال التالي : هل إدعاء ليبيا فيما يتعلق بخليج سدره ليس له أي منطق على الإطلاق ؟ اذا كان الرد على ذلك بالإيجاب ، فربما يكون اللجوء الى محكمة العدل الدولية هو السبيل الافضل لذلك . ولكن هناك قدر من المنطق فيما يتعلق بإدعاء ليبيا . وقد لا يكون هذا المنطق مقبولا عالميا ولكنه منطق موجود . أولا ، إن الخط فوق خليج سدره كان ولا يزال وسيظل خطا تسلكه طائرات الخطوط الجوية الليبية في رحلاتها بين بنغازي وطرابلس . وإن الملاحة التجارية في خليج سدره كانت في معظمها ليبية فترة طويلة من الزمن . هذا علاوة على أن حركة الطيران المدني وحركة الطيران الدولي لا تستخدمان هذا الخط فوق خليج سدره لأن ذلك لا ينطوي على فائدة اقتصادية . ولهذا فانهما تستخدمان الخط المباشر .

وبالتالي ، فان الادعاء بأن خليج صدره هو جزء من المياه الاقليمية لليبيا قد لا يكون بالضرورة قانونيا بالمعنى الضيق للكلمة ، ولكن يمكن منطقيا ان يشكل منطقة اقتصادية تخضع لادعاء ليبيا . لقد اقامت العديد من بلدان العالم مناطق اقتصادية ، واذا سافر المرء من مكان الى آخر في خليج صدره فانه يسافر من ليبيا الى ليبيا - لا الى أى مكان آخر .

ان ما نقوله هو ان هناك شيئا من المنطق المقبول في المطلب الليبي ، وبالتالي ، اذا كان لنا ان نطعن في هذا المطلب على اساس قانوني او اقتصادي ، فان هناك الكثير من الطرق لفعل ذلك ينبغي استنفادها قبل الاقدام على اي خيار عسكري . وعلى اسوأ الفروض ، ينبغي ان يكون الخيار العسكري آخر ملاذ ، وليس الخطوة الاولى . وعندما يتم ذلك في اطار خلفية من العلاقات السيئة - مثل العلاقات القائمة بين ليبيا والولايات المتحدة - فاننا يمكن ، منطقيا ، ان نصل الى النتيجة التي مفادها ان ذلك كان استفزازا متعمدا .

وفي هذا الصدد ، بما ان السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة قد سحبت وأعيد وزعها خارج خليج صدره ، فان اهتمامنا ينصب الآن على الا يشكل ذلك سابقة . واذا كان لهذه السابقة ان تتكرر - واليوم ذكرت حكومة الولايات المتحدة انها متفعل ذلك مرة اخرى اذا اقتضى الامر - فان اجتماع هذا المجلس يكتسي بأهمية بعيدة المدى ، لان المجلس يمكنه بموجب قرار منه ان يساعد على ازالة خيار الوزع العسكري وتحريك الدوافع لدى أية دولة تريد ان تختبر شرعية ادعاء ليبيا ، أو أى ادعاء مماثل ، بمحك المزيد من الوسائل والمؤسسات السياسية والدبلوماسية والقانونية . وفي ضوء التطورات الراهنة ، أرى ان هذا يشكل لب التحدى الذى يواجهه المجلس اليوم . والا فاننا سنفتح الباب واسعا امام التصميم الانفرادى من جانب الولايات المتحدة ، أو أية دولة أخرى ، على تحديد قواعد المصادم ونطلق العنان لجميع اوجه السلوك الدولي باعلانات انفرادية صادرة عن سلطات دولة أو اخرى تنتحل لنفسها الحق في القيام بأعمال استفزازية من هذا النوع .

ومن ثم ، نظرا لهذه الحالة ، فاننا نتوقع من اجتماع المجلس ان يقرر بطريقة اكثر رشدا مهمة استبعاد خيار الوزع العسكري ، والمناورات العسكرية ، وان يولد الاهتمام الكافي بتسوية اى نزاع من هذا النوع عن طريق الوسائل القانونية والدبلوماسية والسلمية الاخرى .

انني انظر الى موقف الولايات المتحدة كما هو مُبَيَّن . وانا لا اعطى اى تصديق لاهداف السياسة الاخرى والبيانات الطنانة العنيفة التي رافقت اعلانات الولايات المتحدة المتعلقة بليبيا أو العالم العربي . انني اركز على الطريقة التي سعى صغير الولايات المتحدة الى التركيز عليها - اى الجوانب القانونية لطعنه . ونأمل ان يكون الامر كذلك . فالبيانات البلاغية التي اطلقتها حكومة الولايات المتحدة خلال الاشهر القليلة الماضية كانت مشحونة بندااء لردود فعل تلقائية عاصفة . ونأمل ان ينتهي ذلك . وقد يكون هناك اعتبارات سياسية اكثر من ذلك . ونحن نأمل في الا نرى اى تكرار بغية تجنب استمرار سوء التفاهم الذى يؤدى بنا الى مزيد من الازمات .

ولذلك ، فان ادانتنا لم تكن تحديا للحق في الطعن . ان العالم العربي يدين الوسائل التي لجأت اليها الولايات المتحدة للطعن في موقف ما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد مقصود على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن مدى سعادة الوفد الجزائرى لرؤيتكم تتراأسون اعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس . لقد استطعنا ان نلاحظ منذ البداية ما جئتم به الى ادارة اعمال المجلس من قدرات مهنية وخصائل انسانية واقتدار واستعداد للعمل . ونود ايضا ان نشكر السفير مارتن ادوكي ، ممثل جمهورية الكونغو الشعبية ، على الطريقة القديرة والفعّالة جدا التي قام بها بمهامه خلال الشهر الماضي .

يبدو ان البحر الابيض المتوسط يستأثر بالاهتمام الدولي نتيجة للانفجار المنتظم لعدد من الاحداث التي اتسمت ، وكأنها يدفعها منطق التصاعد الذي لا يلين بخطورة التطورات الخاصة في الحالة في المنطقة ، والتي تهدد بالتالي بمسيرة مستمرة السلم والامن الدوليين . والحقيقة هي ان المنطقة قد كتب لها ان تبقى في هذه الحالة بسبب صراع - وهو صراع الشرق الاوسط - يدهش المرء باستمرار نظرا لابعاد لا يمكن التنبؤ أو التحكم بها تنشأ عن استمرار وتفاقم اسبابه الاصلية .

وقد فطنت بعض البلدان ، بوصفها مشاهدة او مشتركة بالصراع في بعض الاحيان - وهذا اختيار استراتيجي بقدر ما هو نابع عن المنفعة الفورية - ألا تترد إلا على احدث التطورات التي تمسها بشكل مباشر ، لان هذه السلسلة الهائلة من التطورات قد جعلت من الوهم الاكيد محاولة احتواء الصراع جغرافيا . وان ردود الفعل هذه ، التي تسعى الى ان تكون حازمة ولافتة للانظار وحيث تفضل وسائط الاعلام تناول المواضيع المثيرة على اية رؤية سياسية شاملة ، تتناقض بشكل كبير مع فقدان الجراءة على محاولة تنفيذ المبادرات الرامية الى ايجاد حل مقبول ودائم للصراع في الشرق الاوسط ، حل يضمن مصلحة الامن الاقليمي والسلم الدولي .

وحتى في هذا الوقت عندما نجد تاريخ الصراع منذ ولادته ، فضلا عن الطبيعة المتفجرة لما يترتب عليه من عواقب ، يستمرخ من أجل حل شامل ، فاننا لا نرى سوى مواقف سياسية باردة وعسكرية محتدة ضاعفت من حدة التوتر بتصعيد جديد بدلا من السعي الى تخفيفه .

ويعلمنا تاريخ تطور الصراع بكل وضوح طابع هذا الصراع واستمرار الإجحاف الاصلي الكامن وراءه والمتمثل بامتداد العدوان الصهيوني الى كامل منطقة البحر الابيض المتوسط وما لازمه كنتيجة له متمثلة في تعبير الشعب الفلسطيني عن يأسه بصورة مأساوية .

إن البحر الابيض المتوسط الذي كان يوما مهدا للتبادل التجاري وللحضارة ، أصبح اليوم ، بالرغم من الجهود التي تبذلها البلدان غير المنحازة الواقعة على سواحه ، حلبة لجميع أنواع المواجهة .

ولا يمكن تبرير تمركز السفن الحربية في البحر الابيض المتوسط بأية صورة بوصفه أنشطة سلمية . واذا كان وجود هذه البوارج في حد ذاته ضربا من ضروب استعراض القوة فان تعزيزه يضاعف الشعور بالقلق من جانب الدول الساحلية غير المنحازة . وفي الوقت الذي تشير فيه المناورات العسكرية لدولة بمفردها أو مع مجموعة من البلدان القلق العميق ، فإن الحدث الذي كان يُخشى وقوعه قد وقع عندما أنتهكت السلامة الإقليمية لبلد ساحلي بقسوة وتعرضت سيادته الوطنية للخطر .

وفضلا عن الخسائر في الارواح ، وعن حجم الدمار الهائل والاعتداء الفاضح على السيادة الذي كانت ليبيا ضحية له ، فإن الحادث يبعث على مزيد من الانزعاج لان المتورط فيه دولة عظمى رئيسية وعضو في مجلس الامن ، الجهاز المسؤول عن صيانة السلم والامن الدوليين ، يقع على عاتقها واجب أساسي يتمثل في التصرف بحذر وضبط النفس لتتفادى الاخلال بالسلم والامن الدوليين بقيامها بعمل طائش .

ويتعين علينا أن نضع نصب أعيننا أن الاحداث الخطيرة التي وقعت في خليج سدره سبقتها سلسلة من الاعمال والتدابير كانت تنذر بالشؤم . ومهما كانت طبيعة النزاع

وأُسِّسَ المواقف التي يتخذها هذا الطرف أو ذاك ، كان ينبغي أن تكون الغلبة للحوار والتروّي واللجوء إلى الوسائل الطبيعية للاتصال بين الطرفين المعنيين بدلا من اللجوء إلى المواجهة والاستفزاز . ويصدق ذلك بشكل خاص على دولة عظمى رئيسية يمس كل عمل من أعمالها مصداقية نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق ، ولاسيما في منطقة حساسة من العالم مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تضع النظام القانوني الدولي على المحك . ولهذا فإن المسؤولية الرئيسية تقع على تلك الدولة العظمى الرئيسية في ضمان ألا يتفاقم النزاع ليصل إلى مرحلة العدوان على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للجماهيرية العربية الليبية .

إن الجزائر على اقتناع الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة إبعاد البحر الأبيض المتوسط عن أجواء تناهر الدول الكبرى واستعراضاتها للقوة . ونحن نسعى باستمرار ، مع البلدان الساحلية غير المنحازة الأخرى ، إلى التأكيد على الطبيعة غير القابلة للتجزئة لأي نهج أمني أو تعاوني في البحر الأبيض المتوسط . فمثلا ، في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، سعت الجزائر منذ البداية إلى توجيه الانظار إلى الخطأ الذي قد يقع فيه البعض وإلى الظلم الذي يلحق ببعض آخر بإقحام التصدع بين الشمال والجنوب ، الذي يقع في لبّ العديد من الاختلالات وأوجه عدم الإنصاف في العالم ، في قلب البحر الأبيض المتوسط باتخاذ نهج متحيز إزاء السلم .

ولذلك ، وبالمقارنة مع أوروبا حيث يمان السلم والتعاون بمئة عامة ، فإن أمن البحر الأبيض المتوسط مفرّض للخطر بقدر أكبر مما كان عليه قبل ١٠ سنوات عند إبرام اتفاقات هلسنكي . ذلك أن الأحداث الحالية ، بما فيها الحادث الأخير ، تتناقض مع الإعلان الذي تعهدت فيه الدول المشاركة آنذاك بكفالة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط :

" بأن تنهض بتطوير علاقات حسن الجوار مع دول البحر الأبيض المتوسط غير المشتركة ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تستند عليها في علاقاتها ، وإعلان الأمم المتحدة لمبادئ القانون الدولي المتعلقة

بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وأن تتحلّى في هذا السياق ، في علاقاتها مع دول البحر الابيض المتوسط غير المشتركة ، بروح المبادئ المنصوص عليها في إعلان المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول المشتركة ؛

" وأن تسعى عن طريق المزيد من تحسين علاقاتها مع دول البحر الابيض المتوسط غير المشتركة ، الى مضاعفة الثقة المتبادلة بغية توطيد الامن والاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط برمتها " .

هل من الضروري أن نذكّر بأن الجزائر ، وهي دولة غير مشتركة في ذلك المؤتمر ، قد أخذت زمام المبادرة لعرض مسألة الصلة بين الامن في أوروبا والبحر الابيض المتوسط ؟ وقد كانت هناك دلائل كثيرة على التردد الذي تعيّن علينا التغلب عليه قبل أن يُدرج هذا البُعد للبحر الابيض المتوسط في اهتمامات المؤتمر ، وكان هذا ممكنا بفضل التعاون بين دول البحر الابيض المتوسط المشتركة فيه .

بيد أن عملية الانفراج التي أعقبت ذلك المؤتمر تركزت على أوروبا في تجاهل للحاجة الى معالجة التوترات السائدة في البحر الابيض المتوسط ، وعلى حسابها .

إن أي زيادة في التوتر في البحر الابيض المتوسط تحدو بنا الى التفكير في هذه الحاجة الاساسية الى الإصلاح في المنطقة عن طريق التعزيز المطلق والصبور لسياسة الحوار والتعاون الرامية الى إنشاء منطقة سلم وتعاون في البحر الابيض المتوسط .

وفي هذا الصدد ، من الملح أن تكون هناك تخفيضات كبيرة في الوجود العسكري الاجنبي في البحر الابيض المتوسط بغية إزالة عنصر بارز من عناصر التوتر ، وخلق الجو القمين بتمصيف الصراعات .

إن الاحداث الاخيرة التي تتنافى تماما مع هذا الهدف هي التي دفعت الحزائر الى إبداء رد فعل قوي إزاء التهديدات الاخيرة واستخدام القوة ضد ليبيا . وهذا يتضمن دون شك زيادة خطيرة بصفة خاصة في التوتر الذي كان ينبغي حسمه عن طريق استكشاف الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لا عن طريق اللجوء الى استخدام القوة غير الجائز وغير المبرر .

إن الجزائر ، تضامنا مع شعب ليبيا الشقيق في دفاعه عن سيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله ومنجزاته التاريخية ، تؤكد من جديد إيمانها واقتناعها أن من الحتمي ، باسم القانون الدولي والسلم ، وضع حدّ نهائي لأي أنشطة تغضي الى التوتر وتؤدي الى تصاعد المواجهة . ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ القرارات اللازمة لمنع تجدد هذه الاعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها اليّ .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحقهم في الردّ .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد أصفيت اليوم الى طائفة من الاكاذيب من أولئك الذين يحاولون بصراخهم ومغالطاتهم أن يحولوا الخطأ الى صواب ، والصواب الى خطأ .

ويبدو أن ممثل ليبيا وكثيرين غيره الذين تكلموا اليوم نسوا أن ليبيا وليست الولايات المتحدة ، هي التي أطلقت النار على سفن كانت خارج أية مياه إقليمية معترف بها تماما . فقد أطلق الليبيون ست قذائف قبل أن ترد الولايات المتحدة . ولم تلق "ألس في بلاد العجائب" حتفها ، فقد كانت موجودة هنا اليوم أثناء هذه المناقشة .

ونظرا لأن الممثل الليبي لم يذكر أن ليبيا كانت هي البادئة باستخدام القوة ، لم ير أنه في حاجة لتبرير اطلاق ليبيا للنار . وقد أبلغتنا ليبيا في رسالة أنها ترى أن الأمم المتحدة وهذا المجلس لا علاقة لهما بالموضوع وأنها ستعتمد على قوتها .

ولا يمكن لاية دولة أن تدعي ببساطة ملكيتها لاجزاء من أعالي البحار ثم تشرع في اطلاق النار على أى شئ هناك . ويبدو أن الدول العديدة التي أيدت ليبيا هنا اليوم ، لا تدرك أنها بمساندتها لمثل هذه المزاعم المتطرفة ، يمكن أن تضع قاعدة سابقة خطيرة يمكن أن تعود عليها هي ذاتها بالضرر . واحدى الدول التي تكلمت ضد الولايات المتحدة اليوم أرسلت اسطولها منذ عدة سنوات فقط الى منطقة متنازع عليها في البحر . والمتكلم الذى تلى ذلك وأيد ليبيا بدا أكثر توقا الى مناقشة مشاكل الآخرين بدلا من الحرب التي يشنها بلده ضد أحد جيرانه ، متسببا بذلك في وفاة الآلاف .

والولايات المتحدة ، التي ساعدت في زماني على تحرير الكثير من الأمم ، لن تتلقى دروسا من أمم أبدت استعدادها مرارا لاستخدام القوة ضد جيرانها ، كما تفعل ليبيا وأنا أتكلم اليوم ، بالآلاف من قواتها على أرض أحد جيرانها الضعفاء .

ان مصلحة الولايات المتحدة تستهدف الحفاظ على حرية الملاحة في البحار .

وليبيا هي التي بدأت باستخدام القوة ، لا الولايات المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية الكلمة ممارسة لحق الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في البداية ، أعرب عن شكرى للزملاء في المجلس وغيرهم ممن تكلموا هنا اليوم ورحبوا بي بوصفي ممثلاً للاتحاد السوفياتي .

ويود الوفد السوفياتي في المقام الاول الادلاء ببضعة تعليقات بشأن البيان الذى أدلى به اليوم ممثل المملكة المتحدة ، الذى حاول تبرئة الادارة الامريكية من الاعمال العسكرية . وأوضح بيانه بجلاء أنها تتخذ هذا النهج الامبريالي . وهذا يعيد الى الذهن الايام التي كانت تدعي فيها المملكة المتحدة بالسيطرة على البحار وتزعم أنها يمكنها اعتبار كل محيطات العالم بحيرة صغيرة تابعة لها . ومن الواضح تماماً أننا نعيش الآن زمناً آخر .

زعم ممثل المملكة المتحدة أن الوفد السوفياتي كان يحاول أن يعود بالمناقشة الى زمن المواجهة بين الشرق والغرب . وللتعبير عن ذلك بشكل معتدل ، فإن هذا البيان لم يبين الحقيقة . فقد شرعت الولايات المتحدة في السير على طريق المواجهة ، ليس مع ليبيا فقط ، بل مع كل الدول غير المنحازة ومع كل الذين يعتزون بحريتهم واستقلالهم ، وذلك بسياستها الاستغزازية المعادية لليبيا التي بلغت أوجها بالعدوان المسلح ضد ذلك البلد . ذلك واضح للجميع ، ومن ثم لا يحتاج الى مزيد من التفسير .

ومن المؤكد أن الاتحاد السوفياتي ليس هو الذى يحاول أن يحدد بهذه المناقشة عن مسارها ، والاستعاضة عن موضوعها بموضوع آخر ، بل إنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . انهما هما اللتان تحاولان عرض الحالة بطريقة تبدو بها وكأنها ليست مسألة عمل مسلح من جانب الولايات المتحدة ضد ليبيا بل مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية . وحرية الملاحة تشمل قانون البحار . ومما ينطوى على المفارقة أن نفس البلدان التي رفضت التوقيع على ذلك الصك الدولي البالغ الأهمية ، وهو اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٧٤ ، هي التي تركز على تلك المسألة . ومن المناسب أيضاً أن نذكر بأن الولايات المتحدة التي تزعم الآن أنها تدافع عن الحق في حرية الملاحة كانت الى وقت ليس ببعيد تزرع الألغام في المياه المحيطة بموانئ نيكاراغوا . وكان واضحاً

عدم مشروعية ذلك العمل بموجب القانون الدولي . وهكذا فبدلاً من أن تثبت الولايات المتحدة وجهة نظرها فيما يتعلق بقانون البحار بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، تحاول تبرير أعمالها بالرجوع إلى دبلوماسية البوارج الحربية البغيضة . ويمكن للمرء ، في الواقع أن يطلق عليها دبلوماسية حاملات الطائرات الآن .

وتقدم أعمال القرصنة التي قامت بها الولايات المتحدة ضد ليبيا مزيداً من الأسباب الملحة لاتخاذ تدابير فعّالة ، رئيسية لضمان الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ويؤيد الاتحاد السوفياتي ، وجوب أن يصبح البحر الأبيض المتوسط ، مهد الحضارة ، منطقة سلم وتعاون .

إن اقتراحنا باتخاذ تدابير من شأنها تعزيز وبناء الثقة ، بما في ذلك خفض القوات المسلحة ، وانسحاب السفن التي تحمل أسلحة نووية من البحر الأبيض المتوسط مازال قائماً . وبموجب هذا الاقتراح لن يكون هناك وزع لمثل هذه الأسلحة في البحر الأبيض المتوسط بين البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، كما تتعهد البلدان الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها ضد أي من بلدان البحر الأبيض المتوسط التي لا توزع فيها مثل هذه الأسلحة . وكل تلك المقترحات لا تزال قائمة كما قلت .

وكما صرح بالأمس ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ، فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك . ليست هناك حاجة لدى الاتحاد السوفياتي في أن يتواجد أسطوله في البحر الأبيض المتوسط بمفّة دائمة . لكنه مضطّر إلى إبقاء سفنه هناك دوماً بصراحة لسبب جلي واحد : وهو قرب الأسطول السادس للولايات المتحدة بأسلحته النووية من شواطئنا ، الأمر الذي يشكل تهديداً للاتحاد السوفياتي وحلفائه وأصدقائه .

(السيد دوبيينين ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

واستمر ميخائيل غورباتشوف قائلا :

"اذا ما قامت الولايات المتحدة التي تبعد آلاف والآلاف الأميال عن حوض البحر المتوسط بسحب أسطولها من تلك المنطقة ، فسيحذو الاتحاد السوفياتي حذوها على الفور إذ أن الاتحاد السوفياتي مستعد للدخول فورا في مفاوضات بشأن هذا الأمر ذاته " .

وفضلا عن ذلك ، وكخطوة أولى لن يكون هناك أي تحديد للأنشطة والأسلحة في هذه المنطقة بين الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط ، كما يمكن ، في رأينا ، تقرير اتخاذ مزيد من الخطوات الرامية إلى تعزيز الأمن في هذه المنطقة ، وفقا للمقترح السوفياتي الوارد في البيان الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والذي يشير إلى تصفية أسلحة التدمير الشامل .

لقد استجبنا في الاتحاد السوفياتي بتفهم للمقترح الذي قدمته بلدان عدم الانحياز بشأن البحر المتوسط . وتعتزم تلك البلدان عقد مؤتمرها الثاني هذا العام في مالطة وهذه النقطة أوضحها هنا ممثل مالطة . ونحن نعتقد أن دورا هاما يمكن أن يلعبه مؤتمر أوسع ، يكون مماثلا للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا ، ويمكن أيضا أن تشارك فيه الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط وغيرها من الدول المجاورة للمنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المعنية . ولن يكون هناك أدنى شك في أن تصبح هذه المسألة بمثابة نهج يتفق عليه من جانب جميع الأطراف المعنية من شأنه أن يؤدي إلى سلم مستقر في منطقة البحر المتوسط على المدى الطويل في المستقبل .

السيد ماكيف (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسعدني أن السفير السوفياتي قد شعر بأنه تمكن من الإجابة على السؤال الذي طرحه عليه السير جون طومسون في سياق البيان الذي أدلى به صباح اليوم . إلا أن معظم بيان السيد دوبيينين لم يكن - بطبيعة الحال - ردا على أي شيء مما قاله سفير بلادي ،

وانما كان بمثابة بيان آخر بشأن الموقف السوفياتي . وفيما يتعلق بملاحظات السيد دوبيينين ردا على السؤال الذي طرح عليه صباح اليوم ، فأنتي لا تستطيع أن أزعج أنتي قد وجدت إجابة واضحة بل أجدي مضطرا لأن أقول إن النعمة كانت أيضا مخيبة للآمال . ويحدوني الأمل في ألا يكون ذلك الهجوم المعاكس - بدلا من الحجة المنطقية - هو السمة المميزة لإسهامات السيد دوبيينين في المناقشات التي تدور في هذا المجلس .

لقد قال الممثل السوفياتي إن المملكة المتحدة لم توقع على اتفاقية قانون البحار التي أبرمت مؤخرا ، وانطوى ذلك ضمنا على أن هذا لا يؤهلنا بطريقة ما للتعلق على مسألة القانون الدولي المتعلقة بحرية الملاحة .

صحيح أننا لم توقع على اتفاقية قانون البحار . وقد أوضحنا موقفنا بجلاء تام إذ قلنا إن الأحكام المتعلقة بقاع البحار والواردة في الاتفاقية غير مقبولة لنا ، ويحدونا الأمل في أن يمكن تعديلها بطريقة تمكننا من أن نصبح طرفا في هذه الاتفاقية ونحن نعمل من أجل هذه الغاية .

لكن الواضح الجلي تماما - وهذا ليس بالطعن في الاتفاقية الجديدة لقانون البحار أو التعارض معها . هو أنه ما من دولة مخولة بأن تزعم لنفسها الحق السيادي على المياه الإقليمية لأبعد من ١٢ ميلا من شواطئها ، أو إغلاق مناطق كبرى من أعالي البحار . وهذا ما حاولت ليبيا أن تفعله في خليج سدره ، ولم تعترف أية دولة عمليا بهذا الزعم ، بل إن العديد قد أنكر بصورة محددة صحة هذا الزعم .

ومع ذلك ، فإن موقف حكومة بلادي بشأن المبادئ المعنية في الحادثة الراهنة في خليج سدره ، ليس هو موضع التساؤل ، بل إنه موقف الاتحاد السوفياتي . لقد أتضح موقف حكومة بلادي بجلاء تام في البيان الذي أدلى به السير جون طومسون صباح اليوم . وأنتي على يقين من أنه ما من أحد في هذه القاعة يمكن أن يكون لديه أدنى شك في موقف المملكة المتحدة إزاء هذا الأمر ، لكن هناك شكاً بشأن الموقف السوفياتي ، ولا يزال هذا الشك موجودا بالنسبة لي .

إن السؤال الذي طرحه السير جون طومسون صباح اليوم كان بسيطاً ويمكن الاجابة عليه ببساطة وإيجاز . وهو يقع في جزأين متطمين ببعضهما اتصالاً وثيقاً أولهما هو : هل يؤيد الاتحاد السوفياتي مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار أم لا ؟ وثانيهما : هل يؤيد الاتحاد السوفياتي الزعم الذي أعلنته ليبيا فيما يتعلق بخليج صدره أم لا ؟ فإذا كان المرء يؤيد بلا لبس مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار ، فإنه بالتالي ينأى بنفسه عن الموقف الذي اتخذته ليبيا . وإذا كان المرء يؤيد الموقف الليبي ويتفاضى عن انتهاك هذا المبدأ ، فإن هذا المبدأ سيقوض عندئذ وسينهار . فالمرء لا يستطيع أن يوافق على كلا الموقفين ، إلا أن البيان السوفياتي الذي أدلى به هذا المساء يوحي بأنهم مازالوا يرغبون في انتهاج كلا الطريقتين واعتقد أن أسباب رغبتهم في القيام بذلك واضحة تماماً لنا جميعاً .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية : إن ما استمعنا إليه توا من ممثل المملكة المتحدة إنما يبين مرة أخرى ما يصبو إليه وفد بلاده من تحويل انتباه مجلس الأمن وانتباه الرأي العام العالمي عن جوهر هذا الأمر وهو الأعمال المسلحة التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد دولة ذات سيادة .

لقد أشار ممثل المملكة المتحدة إلى نص الاتفاقية ، التي لم توقع عليها دولته بعد ، إلا أنه رغماً عن ذلك أشار فعلاً إلى نص تلك الاتفاقية من أجل أن يعرفنا ببعض أحكامها . لذا - رداً على ما قاله - يمكنني أيضاً أن أشير إلى نص تلك الاتفاقية . وخاصة إلى الجزء المتمثل اتصالاً مباشراً للغاية بالموضوع الذي يبحثه مجلس الأمن الآن ، أي المادة ٣٠١ من الاتفاقية والتي تنص على أن :

"تمتنع جميع الدول الأطراف ، عن أي تهديد باستعمال القوة

أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة" .

وبعبارة أخرى ، يطلب قانون البحار المعاصر ، كما دون في اتفاقية ١٩٨٢ ، الامتناع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها لأن ذلك هو ، أولاً وقبل كل شيء ، أحد الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . والعمل الذي اقترفته الولايات المتحدة

(السيد دوبيينين ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الامريكية ضد ليبيا ما هو إلا انتهاك لهذا المعيار الاساسي ولقانون البحار ، كما أنه أيضا انتهاك لميثاق الأمم المتحدة . وهذا هو جوهر الامر الذي يناقشه مجلس الأمن اليوم ، والذي يعد بالفعل مصدر قلق للمجتمع العالمي .

السيد ماكسيف (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

انصتُ باهتمام كبير الى البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد السوفياتي . وقد اقتبس بوضوح وبصورة صحيحة من اتفاقية قانون البحار ، لكنه لم يطبقها بصورة صحيحة على الموقف الحالي . ويتعين عليّ أن أوضح له بل والواقع لمعظم المتكلمين الذين استمعنا اليهم خلال اليوم ، إن مجلس الأمن لم يجتمع بسبب الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة كي تدافع عن حق حرية الملاحة في أعالي البحار في خليج مدرة ، لكن بسبب الوسائل التي استخدمتها ليبيا في محاولة لتأكيد ادعائها غير المشروع بالحقوق الخالصة في خليج مدرة . فالولايات المتحدة ليست هي التي تنتهك المبدأ الذي أوضحه توا ممثل الاتحاد السوفياتي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هنا متكلمون آخرون لهذه

الجلسة . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة بحث البند المدرج على جدول أعماله يوم الاثنين ٣١ آذار/مارس الساعة ١٥/٢٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠